جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

شمال إفريقيا
والقرن الإفريقي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

موريتانيا ..
تحولات السياسة وآفاق المأمورية الثانية
للرئيس الغزواني

أ. محمد سالم

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

تستقبل موريتانيا العام السياسي 2024 بانتخابات رئاسية في منتصفه، بعد أخرى انتصفت العام 2023، ضمن متغيرات سياسية متعددة، مع نهاية مأمورية وبداية أخرى.

وتأتي هذه الانتخابات المرتقبة بشكل خاص في ظل تشرذم متصاعد من القوى المعارضة، وتراجع في جاذبية خطابها، رغم حالة من الاستياء بشكل عام في الشارع وخصوصا بين الشباب وسكان المدن الكبرى تجاه أداء النظام.

وستكون متغيرات العام القادم دائرة بشكل خاص حول التحضير للرئاسيات وتنظيمها ونتائجها وتشكيل الطبقة السياسية والحكومة المنبثقة عنها

ولاستجلاء المسار السياسي لموريتانيا خلال العام المنصرم تقدم هذه الورقة قراءة في المحاور التالية

- الانتخابات البرلمانية
- محاكمة الرئيس السابق
- العلاقات الدبلوماسية لموريتانيا
- الحوار السياسي وآفاقه

البرلمان الموريتاني ..تعزيز لسلطة الأغلبية والقبيلة والمال

حملت نتائج الانتخابات المنظمة في 13 مايو 2023 مفاجئات عديدة للشأن العام، في تشكيل الخريطة السياسية من جديد، وتصعيد قوى سياسية لم تكن ذات شأن كبير، وإدالة أخرى من الشأن العام، فيما يمكن اعتباره شهادتي ميلاد ووفاة سياسية عديدة.

وكان من أبرز الملامح العامة التي اكتنفت هذه الانتخابات:

- المستوى العالي من التعددية داخل الأغلبية والمعارضة على حد سواء حيث شاركت كل الأحزاب السياسية المرخصة في البلاد في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ الانتخابي
- أدت الانتخابات إلى خروج أحزاب عريقة من الساحة البرلمانية بشكل كلي ونهائي على ما يبدو.
- كان للمغاضبين والمنسحبين من مختلف الأحزاب السياسية دور أساسي في صياغة مشهد النتائج وإدارة الانسحابات.
- كان حضور المال السياسي نوعيا وفعالا، وعزز من تمثيل رجال الأعمال في البرلمان.

ولا يمكن قراءة نتائج الانتخابات دون ربطها بالسياق الذي أنتجها والذي كان من أبرز ملامحه:

- انتظام واستمرار حالة الترقب والمتاركة السياسية بين نظام ولدى الشيخ الغزواني والقوى السياسية الداعمة له، أو بالأحرى حالة من التهدئة، أو تحييد عنصري الصداقة العميقة أو المواجهة الحادة مع الأغلبية والموالاة على حد سواء، وهو ما جعل الانتخابات متنفسا سياسيا بعد سنوات من الدوران حول حوارات سياسية كسب بها النظام الوقت، وفكك كثيرا من أرواق قوة المعارضة، كما منع الأغلبية من إعادة التشكل أو بناء جيوب قوة ولوبيات ضغط داخل جسمها الكبير.
- جاءت هذه الانتخابات لتكون أول اختبار فعلي للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وسياسته تجاه المجتمع والقوى السياسية، كما أنها تأتي أيضا قبل سنة أخرى من الانتخابات الرئاسية التي تتطلب تشكيل وتهيئة الساحة السياسية لأول تنافس على الكرسي الذي لا يتسع لغير رجل واحد.

- كانت الانتخابات الماضية أول تجربة للجنة الوطنية للانتخابات، في طبعتها الجديدة التي يشارك فيها كل الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان.

سير الاقتراع ومسار النتائج

شاركت في الانتخابات البرلمانية المنصرمة 25 حزبا هي كل القوى السياسية المعترف بها، وكان من أبرز ملامحها:

- الهدوء السياسي، حيث كانت الحملة بشكل عام باهتة وغير تنافسية بشكل شوارعي، وإعلامي، اللهم إذا استثنينا بعض المواجهات السياسية داخل جسم الأغلبية، كما هو الحال في العاصمة الاقتصادية نواذيبو، التي غير فيها حزب الإنصاف الحاكم مرشحه للبلدية ثلاث مرات، قبل أن يستقر على ترشيح الاقتصادي القادم من العاصمة نواكشوط أحمد ولد خطري ليكون أول مرشح في منطقة ليس مسجلا فيها على لوائح الناخبين، وقبل أن يهزم على يد العمدة القوي للمدينة القاسن ولد بلال

§ كانت حدة التنافس بين المجموعات المحلية التي تدثر أغلبها بأغطية حزبية شفافة لم تخف حقيقة التخندقات القبلية في أغلب الدوائر بما فيها كبريات المدن، وقد أخذت هذه المواجهات القبلية بعدا قويا في مدينة لعيون بولاية الحوض الغربي، حيث كان التنافس القبلي قويا جديا بين القبليتين القويتين في المدينة، وكان ترشيحات حزب تواصل الإسلامي المعارض في هذه المدينة داخل إحدى القبائل دون الأخرى، مما اضطر أبناء هذه القبيلة ورجال أعمالها إلى العمل بجد من أجل إنجاح مرشحي الإنصاف، وذلك فرارا من تهمة الانحياز إلى طرف معارض.

أما في مدينة كيفة عاصمة ولاية لعصابة وسط موريتانيا، فقد هزم مرشحو حزب الإنصاف الحاكم أمام المجموعتين القبليتين الأقوى في المدينة، وذلك ترشيح الحزب المذكور لشخصيات أخرى محسوبة على قبيلة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني التي تمثل أقلية في المدينة، وحصل الأمر نفسه في مدينة بوتلميت في ولاية الترارزة، حيث رشحت إحدى القبائل التي تشكو التهميش في المدينة من خلال حزب تواصل المعارض في مواجهة مرشح حزب الإنصاف الذي يتولى المعقد لمأموريات ثلاث منذ العام 2013

أسهمت التنافسية القبلية في سحق قوى معارضة استفادت من ذات التنافسية في الانتخابات السابقة، حيث فقد حزب تواصل الإسلامي بلدية عرفات، التي نالها دائما بسبب الدعم القوى من رجال الأعمال والفاعلين المنتمين إلى قبيلة عمدة البلدية الخاسر الحسن ولد محمد، وهي نفس

قبيلة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وبإعلان الحزب عدم ترشيح عمدته الحسن ولد محمد، تحول داعموه القبليون إلى مرشح حزب الإنصاف، خصوصا أن القبيلة في هذه المرة وجدت مصالحها ومرشحيها في صف واحد، بعد أن كانت مستهدفة بالتصفية السياسية والمالية خلال حكم الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز.

ويصدق الأمر أيضا على مقاطعة توجنين في العاصمة نواكشوط، حيث كان أقارب عمدتها المطاح به، أبرز داعميه في انتخابات 2018، ليتحولوا بعد ذلك إلى منافسين أقوياء له ولحزبه، الذي رشح عناصر أخرى من ذات التحالف القبلي الذي كان داعما للمعارضة في 2018

لقد أسفرت هذه التنافسية القبلية والعرقية بشكل كبير عن ضبابية غير مسبوقة في حجم التوقع، لتأتي النتائج صادمة للمعارضة بشكل عام، رغم كونها موضوعية بسبب السياق الذي جاءت فيه، وقد كان من أبرز النتائج ما يلي:

- خروج المعارضة لأول مرة من قيادة المجالس البلدية في العاصمة نواكشوط منذ مطلع الألفية الحالية. إلى جانب خروج أحزاب أخرى من الخدمة، حيث فقد حزب تواصل الإسلامي بلدية عرفات العريقة التي سيطر عليها منذ العام 2001 إلى 2023، كما فقد مقاطعة توجنين التي سيطر عليها لمأموريتين متتاليتين

- التقاعد القسري: لقوى وأحزاب عريقة: مثل حزبي اتحاد قوى التقدم الممثل الأول لليسار التاريخي في موريتانيا، حيث عجز مرشحو الحزب بشكل عام في حصد أي مقعد انتخابي مهما كانت ضآلته، فيما استطاع مغاضبو الحزب والخارجون منه السير قدما في طريق التقدم السياسي بعد أن اختبروا تحالفات سياسية وعرقية ومجتمعية أكثر فعالية، كما خرج أيضا حزب تكتل القوى الديمقراطية بقيادة الزعيم التاريخي للمعارضة أحمد ولد داداه للسبب ذاته، فلم يحصل أي من مرشحي الحزب على أي مقعد انتخابي، وتكرر أيضا معه نفس الأسلوب حينما استطاع المغاضبون والخارجون منه الحصول على تمثيل برلماني.

وفي داخل الأغلبية أخفقت أحزاب سياسية كانت ذات حضور تاريخي وشبابي كبير مثل الحزب الجمهوري الذي كان الطبعة الحاكمة طيلة 15 سنة من حكم الرئيس الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، وحزب الحراك الشبابي الموالي.

- تراجع حزب تواصل الإسلامي المعارض: رغم محافظته على الرتبة الأولى في المعارضة، حيث

فقد معاقله ذات الرمزية التاريخية في مقاطعات عرفات وتوجنين والطينطان، كما تراجع حضور الحزب في البرلمان من 14 نائبا في انتخابات 2018 إلى 11 في 2023

وجاءت هذه النتيجة على وقع خلافات قوية ومستمرة داخل الحزب الذي يشهد نزيفا قياديا مستمرا منذ قرابة عقد، وقد تسارعت حدة هذا النزيف مع وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى السلطة.

- تراجع القوى السياسية الممثلة لقومية الحراطين: حيث تراجعت حركة إيرا بقيادة النائب بيرام ولد الداه ولد اعبيدي في معاقلها التقليدية في العاصمة الاقتصادية نواذيبو، وفي العاصمة نواكشوط، وفي مناطق الضفة التي يمثل فيها السود الناطقون بالحسانية وكذا الزنوج قوة انتخابية عرقية ذات ولاء متصاعد للقوى الحقوقية المعبرة عن مظالم ومطالب الشرائحيين.

أما على صعيد المكاسب السياسية فقد كان حزب الإنصاف الأكثر استفادة من هذه الانتخابات على مستويات متعددة منها على سبيل المثال:

- تحقيق الحزب الحاكم أفضل نتيجة في تاريخ الأحزاب الحاكمة على مستوى اللوائح الوطنية، وذلك بتحصيل 7 نواب من اللائحة الوطنية من أصل 20 بعد أن ظل حظوظه خلال الدورات المنصرمة محدودة في حدود 3-4 نواب،

كما أن الحزب أعاد مجددا السيطرة على المجالس الجهوية الثلاث عشرة في البلاد، إضافة إلى سيطرته الكاملة لأول مرة على العاصمة نواكشوط

- صعود قوى سياسية جديدة في طرفي المشهد من أبرزها:

- الجبهة الجمهورية للوحدة، وهي تجمع سياسي يضم عددا من البرلمانيين السابقين أغلبهم كان ضمن أحزاب وحركات معارضة، وقد اعتمدت هذه الجبهة بشكل خاص على دعم القوى الزنجية التي أعادت تشكيل صفوفها بعد غياب بعض قياداتها المهمة، مثل السياسي كان حاميدو بابا الذي توفي في حادث سير سنة قبل الانتخابات.

- كان للأحزاب القومية حضور فعال في الانتخابات المنصرمة، حيث أعادت ترتيب أوراقها ومنح عناوينها للترشحات القبلية، ولرجال الأعمال، وهكذا حصلت أحزاب الإصلاح ونداء الوطن، وحاتم على على تمثيل برلماني أخفقت في الحصول عليه كلياأو جزئيا خلال انتخابات 2018

البرلمان والتوزيعة العرقية والجهوية

أعاد البرلمان الموريتاني الجديد تشكيل التمثيل السياسي للأعراق والجهات والفئات بشكل جيد، حيث حصل الحزب الحاكم على نسبة 61 % من أصوات الناخبين مسجلا تقدما جديدا مقارنة بانتخابات 2018 التي توقف فيها عند سقف 58 % من أعضاء البرلمان.

فيما تراجع حزب تواصل أكبر أحزاب المعارضة من نسبة 9.93 % من أعضاء البرلمان إلى نسبة 9 % صافية، أما أحزاب تكتل القوى الديمقراطية واتحاد قوى التقدم والتحالف الشعبي التقدمي فقد تراجعت من نسب 2.13 % التي حصل عليها كل من هذه الأحزاب إلى نسبة 00 % التي تعني الخروج الكامل من التمثيل البرلماني.

وعلى مستوى التمثيل العام للأغلبية فإن داعمي الرئيس الغزواني سيطروا على 149 معقدا من أصل 176 من بينها 107 مقعدا خالصة لحزب الإنصاف أكبر أحزاب الأغلبية، وهو ما يعني أن أنصار ولد الغزواني سيطروا بشكل مريح على 84.62 % من مقاعد البرلمان، فيما كان تمثيل المعارضة في حدود 15.38 % وهو ما يجعلها في أقل تمثيل لها منذ انتخابات 2013 إلى اليوم، مكتفية بسبع وعشرين نائبا لا أكثر.

وقد امتاز البرلمان الجديد بنسب كبيرة من التجديد، حيث يمكن تحديد الوجوه النيابية الجديدة بحوالي 56 % من أعضائه، وكان حزب تواصل الإسلامي رائد التجديد، حيث منع نوابه السابقين من الترشح لمأمورية ثانية، وهو ما دفع بوجوه جديدة إلى الواجهة، وقد أدى هذا التجديد إلى حالات من التذمر بين النواب السابقين، وبعض داعميهم، وهو تذمر يتوقع أن يتطور لاحقا مع الزمن إلى انسحابات.

أما حزب الإنصاف الحاكم فقد كانت نسبة التجديد لديه محدودة بحوالي 47 %، وهو نسبة تجديد مقبولة في ظل حجم الضغوط وتوسع اللوبيات التقليدية وتحكمها في توزيعة الناخبين المحليين.

القبيلة والتيارات السياسية.. حضور متصاعد

كشـف البرلمان الموريتاني الجديد عن عودة قوية للتيارات السياسـية من خلال التمثيل في أحزاب سياسـية مختلفة، كما أظهر أيضـا سعيا حثيثا لقوى قبلية من أجل السيطرة والحضور الفعال والتمثيل الأكبر في البرلمان.

وعلـى سـبيل المثال اسـتطاع القوميون العرب والزنوج دخـول البرلمان عبر عدة أحزاب سياسـية مختلفة، ومن أبرز الأحزاب التي صعدوا من خلالها «الصواب/ الإصلاح/ حاتم/ نداء الوطن،

كما حضـر الإسلاميون من خلال ترشـيحات حزبهم الأول حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية تواصـل، كما كان لهم حضـور أيضا فعال من خلال عدد من النواب الصاعدين من الأغلبية، وخصوصا من حزب الإنصاف الذي استقبل عددا كبيرا من منسحبي حزب تواصل، وخصوصا رجال الأعمال.

وإضـافة إلى ذلك كان هنالك حضـور نوعي للقوى القبلية، وربما جاء الأمر دون تنسـيق مسبق، إلا أن المنتميـن إلـى قبائل « لقلال- تجكانت- ادوبسـات- تندغة، كانوا الأغلبية المتجانسـة قبليا داخل البرلمان، رغم وصولهم إلى مقاعده من تيارات وأحزاب وخيارات سياسية متباينة بشكل عام.

ولـم يخف الحضـور النوعي لقومية الزنوج في موريتانيا حيث مثلـت 35 نائبا وهو ما يمثل 19.89 من النواب في تصاعد ملاحظ مقارنة مع انتخابات 2018 التي توقف فيها مؤشرهم عند 15 % وفي مقابل ذلك تراجع حضـور شـريحة الحراطين (السود العرب والأرقاء السـابقين) إلى 20 نائبا وهو ما يمثل 11 % من أعضاء البرلمان.

وتعود النسبة التي حصل عليها الزنوج الموريتانيون إلى عدة أسباب منها:

- التنظيـم وإعـادة التموقع مـن جديد، من خلال ائتلاف قـوى متعددة، من أجـل تحقيق الهدف، إضـافة إلى تحالفات سياسـية مع قوى مجتمعية من قومية البيظان، وهو ما مكن من رفع نسـبة التمثيل
- الترشيح من خلال مختلف الأحزاب وخصوصا في الأغلبية وحزب الإنصاف بشكل خاص وحزب تواصل.

أما بالنسبة لمجتمع الحراطين فيمكن تفسير النتيجة التي مثل بها في البرلمان بعامل أساسي وهو تراجع جاذبية الخطاب الحقوقي الراديكالي الذي صـعد بها متحدثون باسـم الشريحة المذكورة خلال

العشرية المنصرمة، وخصوصا زعيم حركة إيرا الحقوقية بيرام ولد اعبيدي الذي انتقل من معارض راديكالي للرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني إلى متقرب إليه، يرى فيه «الصديق الذي كان يبحث عنه» قبل أن يعود من جديد إلى مهاجمته ووصفه بالفساد، ويتهم وزير الداخلية بإفساد العلاقة بين الطرفين.

ولم يخل البرلمان الحالي من تنوع عمري ونوعي، حيث حصدت النساء 22 % من أعضائه، كما كانت الفئة العمرية من من 35-55 في حدود 56.57 % من أعضائه، فيما ارتفعت نسبة الفئة العمرية من 55-65 إلى 25 % وحصل الشباب والمسنون على نسبة 9.29 % و8.57 % على التوالي.

وبشكل عام يمكن القول إن البرلمان الحالي حقق مجموعة من المؤشرات السياسية والمجتمعية من أبرزها:

- استقرار الأغلبية الداعمة للرئيس الغزواني: و تعزيز موقعه السياسي من خلال أغلبية مريحة بشكل غير مسبوق منذ ثلاث دورات انتخابية، إضافة إلى معارضة مفككة.

ارتفاع نسبة التمثل الزنجي، وهو متغير سياسي يعزز من حضور هذه القومية التي يقود خياراتها السياسية الآن جيل شبابي فعال، يتوقع أن يعيد من جديد طرح القضية الحقوقية الزنجية والمطالب الفئوية من جديد، خصوصا في ظل متغير آخر يتعلق بمسار التعريب في التعليم العمومي، وهو ما تعتبره القوى الزنجية تهديدا مستمرا لحقوقها الثقافية وهويتها الخاصة وفرصها في التوظيف والتي تربطها بشكل دائم باللغة الفرنسية واستمرار التمكين للفرنكفونية.

- ضعف الانسجام الفكري والعمري والفئوي والسياسي داخل البرلمان: وهو ما يهيئه لأن يكون واحدا من أكثر البرلمانات الموريتانية صخبا و

وجدلية، خصوصا في ظل مشتركات فكرية وعرقية تجمع بعض عناصره الذين يفرق بينهم التموقع السياسي وعناوين الانتخاب.

الحوار السياسي.. المسار والآفاق

أخذ ملف الحوار السياسي ظرفا زمنيا كبيرا خلال حكم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ويبدو أنه كان جزء من اهتماماته قبل خروجه من المؤسسة العسكرية، ووصوله إلى السلطة، حيث كان الحافز السياسي للحوار معه قويا لدى مختلف القوى السياسية، وخصوصا قادة حزبي اتحاد قوى التقدم، وتكتل القوى الديمقراطية.

ومع دخول العام الخامس من المأمورية الأولى للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وضعت القوى السياسية المحاورة وحزب الإنصاف الحاكم لمساتها الأخيرة على وثيقة سياسية حملت اسم «الميثاق الجمهوري»

خارطة الطريق

يحمل نص وثيقة المسار الجمهوري خارطة طريق تتشكل من المحددات التالية:

1 – التمسك الراسخ بالمحافظة على استقرار وأمن البلد، وذلك من خلال إرساء نظام قوامه العدالة الاجتماعية، وسيادة القانون والتشبث بالمُثل الديمقراطية؛ وإرساء تنمية مستديمة.

2 –اعتبار الأغلبية والمعارضة هما الفاعلان الرئيسيان في كل نظام ديمقراطي، وأنهما يتحملان، كل فيما يخصه، المسؤولية السياسية والأخلاقية عما يمكن أن يتعرض له البلد بسبب انعدام الرؤية وغياب البصيرة لدى فرقاء العملية السياسية؛

3 – العمل من التغلب في هذا الظرف الدقيق على خلافاتنا، خدمة للمصالح العليا للبلد، وتجنبا للمخاطر التي قد يتعرض لها جرّاء الانقسامات العقيمة والهدّامة بين مكونات الطبقة السياسية؛

4 – القيام على وجه الاستعجال، بدراسة معمقة لمنظومتنا الانتخابية، وإذا اقتضى الحال الشروعَ في الإصلاحات المناسبة بما يعزز نظامنا الديمقراطي، بغية تجاوز الوضع المترتب عن الانتخابات الأخيرة وضمان تفادي أي خلاف انتخابي في المستقبل؛

5 –الإرادة المشتركة في إجراء الإصلاحات الأساسية الضرورية لصون الوحدة الوطنية وتعزيزها، وترسيخ قيم الديمقراطية ودولة القانون، وتتعلق هذه الاصلاحات بتحقيق العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، والعمل على تحسين الظروف المعيشية لمواطنينا الذين يعانون جرّاء الأزمة،

فضلا عن مخلفات الأوضاع الناجمة عن عشرية النظام السابق؛ وسيتم إجراء هذه الإصلاحات في إطار وطني شامل يطبعه التشاور، على شكل ورشات، اعتمادا على قائمة الموضوعات المدرجة في ملحق الاتفاق الذي يشكل جزءًا لا يتجزأ منه؛

6 – إبرام هذا الاتفاق لإرساء تفاهم سياسي، وطني، جمهوري وديمقراطي، يُدعى «الميثاق الجمهوري»، مفتوح أمام جميع الاحزاب السياسية الرّاغبة في الانضمام إليه، من أجل تنفيذ الإصلاحات المذكورة آنفا؛

7 – العمل إطار «الميثاق الجمهوري» وعلى مختلف الأصعدة وبكافة الوسائل من أجل المُضي قدما ببلادنا إلى المزيد من الوئام والوحدة والتماسك الاجتماعي، بغية تكريس الديمقراطية وتحقيق التنمية والازدهار؛

8 – الاتفاق على تشكيل لجنة للتوجيه والمتابعة تتألف من ممثلين عن الأطراف الموقعة، للسهر، على تنفيذ هذا الاتفاق في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ توقيعه.

كما تضمنت خارطة الطريق أيضا ملحقا تكميليا تتضمن مجموعة من البنود أبرزها:

1 – القيام، على وجه الاستعجال، بدراسة معمقة لمنظومتنا الانتخابية، وإذا اقتضى الحال الشروع في الإصلاحات المناسبة بما يعزز نظامنا الديمقراطي، بغية تجاوز الوضع المترتب عن الانتخابات الأخيرة، وتفعيل المقتضيات القانونية في مجال الانتخابات، وضمان تفادي أي خلاف انتخابي في المستقبل؛

2 – استحداث آلية ذات مصداقية لحل ملفات حقوق الإنسان والمظالم العالقة، والعمل على تسويتها بصفة نهائية، مع الأخذ بعين الاعتبار لما بذل من جهود ولما اتخذ من إجراءات سابقا في هذا الصدد؛

3 – وضع تدابير ملموسة تهدف إلى ترجمة التنوع الثقافي للبلد وإبرازه في الفضاء العام، لا سيما على مستوى وسائل الإعلام والبرامج التعليمية والأنشطة الرسمية، وتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة باللغة العربية، مع الاعتراف بقابلية اللغات البولارية والسونينكية والولفية للولوج إلى مرتبة لغات رسمية؛

4 – السهر على تفعيل وتطبيق المنظومة القانونية التي تُجرم الممارسات الاسترقاقية والعنصرية وغير المنصفة في حق الفئات المغبونة، وكذا الخطابات المُحرّضة على العنف والغُلو والتطرف، والعنصرية والكراهية، وإنشاء آلية وطنية للتكفل بضحايا الممارسات المذكورة أعلاه وإعادة دمجهم في المجتمع، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ سياسات وطنية ناجعة من شأنها تقليص الفوارق الاجتماعية، ممّا يُفضي إلى تمييز إيجابي لصالح هذه الفئات؛

5 – تطبيق مبدء المساواة وتكافؤ الفرص بين عموم أفراد الشعب، في كافة المجالات وعلى جميع الصعُد، وتكريس المساواة بين الفاعلين الاقتصاديين أمام المرافق الإدارية؛

6 – محاربة ارتفاع الأسعار من خلال اتخاذ التدابير المناسبة، التي من شأنها أن تحمي، بشكل مستديم، القدرة الشرائية للمواطنين؛

7 – وضع آلية فعّالة للتعبئة الوطنية من أجل بلورة ودعم اصلاح عقاري يهدف الى النهوض بالزراعة وتعزيز السياسات الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، بوصفه قضية سيادة وأمن قومي؛

8 – ترقية اللامركزية والحكم الرشيد في مجالات تسيير الشأن العام، والإدارة والمالية العامة، من خلال تعزيز الآليات الوطنية لمكافحة الرشوة وتطبيق ترتيباتها بفعالية؛

9 – الحرص على تطبيق مخرجات المشاورات الوطنية حول إصلاح التعليم، وتكاتف جهود القوى الوطنية من أجل ضمان نجاح المدرسة الجمهورية؛

10 – السهر على تطبيق مخرجات المشاورات الوطنية حول إصلاح العدالة؛

11 – التقيد بالفصل الصارم بين الوظائف السياسية والوظائف الفنية، والمضي قدمًا في النأي بالإدارة العمومية عن المعترك السياسي والتنافس خلال الاستحقاقات الانتخابية

12 – العمل على النهوض بالأحزاب السياسية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها الدستورية، ومراجعة وتطبيق النصوص القانونية والتنظيمية التي تحكمها؛

13 – العمل على النهوض بالقطاع الخاص والمجموعات المحلية والمجتمع المدني والصحافة والنقابات ولتمكينهم من لعب أدوارهم كفاعلين رئيسيين في تنمية البلد؛

14 – العمل على إقامة حوار اجتماعي مستديم بين الشركاء الاجتماعيين، والسهر على حماية حقوق العمال؛

15 – وضع استراتيجية وطنية متكاملة لحماية الأطفال والشباب من تعاطي المخدرات ومن الانحراف والعنف، والعمل على معالجة البطالة والتصدّي لظاهرة هجرة الشباب؛

16 – السهر على توفير المزيد من التمكين لصالح النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على دمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلد، بما في ذلك وضع وتنفيذ سياسات ناجعة في مجال التكوين المهني المؤهل.

17 – إنشاء صندوق سيادي يُمول من إيرادات المحروقات، ويخدم التنمية الاقتصادية المستديمة والمتوازنة للبلد، ويحافظ على مصالح الأجيال القادمة؛

18 – العمل على رصد واستنهاض الخبرات والكفاءات والاستثمارات لدى جالياتنا في الخارج لصالح الوطن.

وتظهر خارطة الطريق سعيا إلى دمج كل المطالب السياسية لمختلف القوى الوطنية، زيادة على رؤى متعددة للإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، مما يجعله في عمومه أقرب إلى ميثاق إعادة تأسيس جديدة للدولة، وهو ما يضفي على إمكانية تنفيذه مستويات كثيرة من الضبابية، نظرا لأن أجزاء كبيرة من بنوده تعتبر – في نظر الأغلبية- مسارات مستمرة ومركزية في العمل الحكومي، وقد لا يمكن أن ينجز فيها أكثر مما هو كائن وفق الأدبيات السائدة في خطاب الأغلبية ودعاياتها السياسية.

وإضافة إلى ذلك فإن أبرز أحزاب المعارضة، وهو حزب تواصل – ذي الخلفية الإسلامية- اعتبر نفسه غير معني بالميثاق المذكور، قبل أن يعود إلى توقيعه مجددا، ثم التشكيك في نية وزارة الداخلية المشرفة على إبرام هذا الميثاق، معتبرا أنها تعمل على نسف مضامينه.

كما أن أبرز ممثل للقوى الزنجية وهو حزب التحالف من أجل العدالة/ بقيادة السياسي مامادو مختار صار يعتبر نفسه أيضا غير معني بتلك الحوارا

لكن الجوهر العميق في قضية الميثاق الجمهوري ليس في مبادئه، ولكن في تضارب الرهانات بين المعارضة والأغلبية، كما أن محاولة الحزبين المعارضين الأكثر تحمسا للحوار، أخفقا بشكل كبير في كسب أي تقدير جماهيري، وخرجا من السباق الانتخابي بحصيلة مؤلمة، حيث أن الشارع الموريتاني لا يتحمس غالبا للمساحة الرمادية بين المعارضة والأغلبية، ويتوزع غالبا بين خطابات حدية صارمة وفسطاطات متباينة سياسيا.

ولا يبدو أمام الميثاق الجمهوري كثير من الآفاق لتنفيذه، بفعل الأزمات القوية التي تواجهها الأحزاب المعارضة، وخصوصا:

- وضعية حزب تكتل القوى الديمقراطية: الذي يواجه صراعات متفاقمة جدا، بعد سفر رئيسه أحمد ولد داداه للعلاج وتقدمه في السن، حيث توزع الحزب إلى أكثر من تيار متنازعين في شرعية تمثيل الرئيس ولد داداه، وفي الموقف تجاه السلطة.
- تفاقم الموقف المعارض تجاه النظام: وخصوصا من القطبين الأكثر تمثيلا في الشارع وهما حزب تواصل الإسلامي، وحركة إيرا المناوئة المدافعة عن مطالب شريحة الحراطين
- انشغال السلطة بملف الرئاسيات والتوجه إلى خوضه: مما يجعل الحوار السياسي مع المعارضة أمرا مؤجلا في سلم الأولويات إلى حين المأمورية الثانية، والتي قد تبرز فيها أولويات وتقديرات أخرى أكثر أهمية من ميثاق دستوري لا تهتم به أغلب القوى السياسية

ويمكن القول إن النظام اختبر مجموعة الحوارات مع المعارضة العام 2019 تحت أكثر من لافتة ومن أبرزها:

- إقامة اللجنة المشرفة على تسيير صندوق كوفيد 2019.
- التحضير للحوار السياسي قبل انتخابات 13/ مايو/2023 وهو المسار الذي تم توقيفه بعد انسحاب القوى المحسوبة على شريحة الحرطام
- جاءت المحطة الثالثة والأخيرة بعد إعلان نتائج الانتخابات وما أعقبها من صدمة في أوساط موالين ومعارضين وصلت حد المطالبة بإعادتها؛ والتلويح بعدم الاعتراف بها؛ والتحذير من أزمة شرعية سياسية ناجمة عنها.

ولعلاج هذه الآثار الناتجة عن الانتخابات، جاءت المبادرة من الرئاسة حيث التقى الرئيس غزواني برئيسي التكتل وقوى التقدم وجرى ترتيب اتصالات مباشرة؛ وغير مباشرة مع قادة أغلب الطيف المعارض جددت خيار التهدئة؛ وعبرت عن الرغبة في محافظة الجميع عليه.

ويمكن – بخلاصة – القول إن فكرة الحوار هي ورقة أساسية لدى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ضمنت له كل مرة تفكيك قوة المعارضة، ومنعها من التكامل حول أهدافها المشتركة، كما ضمنت له أيضا تحييد الصراع والسخونة عن السجال السياسي في موريتانيا، حيث ما زال النظام في كل فترة يعلن جاهزيته للحوار ويمنح تأشيرة الموافقة لكل تجربة حوار أو تشاور وطني، دون أن ينبثق عن ذلك لحد الآن شراكة في الحكومة، أو انتقال فعلي لقوى وازنة من المعارضة إلى الأغلبية.

المأمورية الثانية ....ختام مرحلة وبداية أخرى

بات السير الى المأمورية الثانية للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني مسألة وقت لا أكثر، بعد تحديد موعد التصويت، وإعلان قوى الأغلبية مجتمعة ترشيحها للرئيس الغزواني لمأمورية ثانية، ولا تمثل هذه المأمورية حدثا خارج سياق التوقع، فلا تمثل المأمورية إشكالا كبيرا في البلدان الشبيهة بموريتانيا، إلا أنها أيضا تمثل:

- تمثل اختبارا لحصيلة الأداء خلال المأمورية الأولى.
- تأتي في فترة تراجع فيها ألق البداية، وتفاقمت فيها بعض الأزمات السياسية، كما تفاقم فيها أيضا حجم التحريض على النظام في وسائط التواصل الاجتماعي.
- تعني المأمورية الثانية بداية النهاية لحكم الرئيس الغزواني، وهو ما يعني أنها الأهم في بصمته التاريخية وأدائها في السلطة، وستكون بمعيار المتغيرات السياسية أهم فرصة لصناعة ما بعد نظام ولد غزواني من طبقة سياسية وأمنية ومن توجهات اقتصادية

ومن بين السياقات التي تأتي فيها الانتخابات:

- إعادة تشكيل الصف القيادي في المؤسسة العسكرية والأمنية، من خلال تقاعد أكثر من 13 جنرالا، وعشرات آخرين من مختلف القطاعات العسكرية وشبه العسكرية، وهو ما يعني أن الرئيس الغزواني يخوض الانتخابات بعد أن أحال الزمن رفاقه في المؤسسة العسكرية إلى

الاحتياط، وصعد آخرون من الذين عملوا تحت أمرته ضباطا من مستويات متعددة أخرى.

- وإضافة إلى ذلك تأتي هذه المأمورية بعد أن استطاع النظام إكمال محاكمة الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وتحييده سياسيا وأمنيا، بحكم قضائي نافذ بسجنه خمس سنوات ومصادرة أمواله التي تناهز عشرات المليارات من الأوقية، زيادة على منعه من الحقوق السياسية والمدنية.

أما على الصعيد الخارجي فتأتي المأمورية في سياق إقليمي مضطرب سياسيا وأمنيا (انقلابات في مالي والنيجر وبوركينا افاسو، وانتخابات متوقعة في السنغال الجار القريب)

كما أنه يأتي في ظل معركة طوفان الأقصى وما فتحته من متغيرات سياسية وأمنية واقتصادية – حتى- على العالم

1 - خارطة طريق التنافس المتوقعة

يظهر مواقف الأغلبية الداعمة للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أن مسار المأمورية الثانية قد اكتملت ملامحه من خلال:

- تعجيل الانتخابات التشريعية والبلدية لإعطاء وقت أرحب للتحضير للانتخابات الرئاسية.
- استباق طرح الموضوع في التداول الإعلامي من خلال مقالات ومبادرات سياسية.
- تناول الموضوع في الخرجات الإعلامية الأخيرة للرئيس غزواني، حيث أجاب عن سال صحفي حول ترشحه لمأمورية ثانية، في ظل المبادرات المطالبة له بذلك، قائلا: «قلت إن الأمر بيد الشعب الموريتاني، وأغلبيتي السياسية بشكل خاص.الأولوية الآن للعمل وكل شيء في وقته».

وتظهر مختلف المؤشرات المتوقعة أن الأسماء التالية قد تشغل المشهد الانتخابي القادم وهي:

- مرشح الأغلبية والأكثر حظوظا في الفوز: محمد ولد الشيخ الغزواني
- المرشح السابق للرئاسية: بيرام ولد الداه ولد اعبيد
- المرشح النائب العيد ولد محمدن

- مرشح من القوى الزنجية ولا يستبعد أن يكون القيادي التاريخي في حركة FLAM الزنجية السيد صمبا اتيام

فيما يبقى حزب تواصل الإسلامي أكثر الأحزاب ارتباكا تجاه الانتخابات القادمة، بين الخيارات التي لا يتوقع أن تحظى بدعم من جماهير التيار الإسلامي، أو السير في مجازفة الترشيح في ظرف لا تتوفر فيه للحزب قدرة سياسية ولا مالية لخوض السباق إلى الرئاسيات.

وغير خاف أن طريق الرئيس الغزواني نحو الرئاسة تكاد تكون محسومة وذلك لأسباب متعددة.

- شرعية الترشح: وذلك لتوافقه مع الدستور الذي يكفل للرئيس مأموريتين لا أكثر
- شرعية الإنجاز: فرغم كل ما توجهه المعارضة من انتقادات لاذعة للنظام، فإنه يتكئ أيضا على مسارات إنجازات متعددة وخصوصا في الملف الاجتماعي الذي مكنه من امتصاص أزمة الشرائحية، وتحويل كم كبير من المشاريع التنموية إلى مناطق الهشاشة الاجتماعية، من خلال مشروع التأمين الصحي لأكثر من 100 ألف أسرة، وكذا مشاريع وكالة تآزر للتنمية في المناطق الهشة والتي تمكنت من توفير الخدمات الأساسية في مناطق كثيرة كانت محورا انتخابيا وورقة قوة بيد القوى المعارضة وخصوصا القوى الشرائحية.
- تناقض رهانات المعارضة، وضعف وسائلها البشرية والمادية، وغياب أي داعم خارجي أو داخلي من رجال الأعمال، كما كان خلال العشرية المنصرمة

لكن النظام أيضا يواجه مرشحا جادا من قومية البيظان، حتى لا تبقى الانتخابات بشكل عام اصطفافا عرقيا بين الشرائح المشكلة للمجتمع الموريتاني، وهو ما لم تظهر له لحد الآن مؤشرات قوية.، اللهم إلا إذا قرر حزب تواصل الدفع بأحد قادته إلى الانتخابات الرئاسية، وهو ما يمثل توازنا في السباق الانتخابي، رغم كونه تحديا صعبا بالنسبة للحزب الذي يعاني من نزيف في قياداته وأنصاره تجاه الأغلبية.

سجن الرئيس السابق.. نهاية أصعب ملفات المأمورية الأولى

كانت الأحكام الابتدائية على الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز بالإدانة والسجن أهم متغير سياسي خلال السنة المنصرمة، حيث أنهت الحكم بمستوى كبير من الهدوء أصعب الملفات التي واجهت نظام الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، أو على الأقل شغلت الرأي العام خلال ما مضى من مأموريته الأولى.

وقد جاءت الأحكام مفاجئة للرأي العام في موريتانيا، من حيث حجم التبرئات الكبيرة التي نالها أغلب المتهمين، وهو ما يعني خروجهم بشكل نهائي من الملف واستعادتهم لحرياتهم، مما سيسمح لهم بإعادة التموقع السياسي.

وقد سبقت هذه التبرئة رسالة إيجابية تجاه عدد من المتهمين، منها على سبيل المثال تعيين إحدى كريمات الوزير الأول السابق المشمول في ملف الفساد المهندس يحيى ولد حدمين في منصب سام.

وقد أخذت التهدئة أيضا جانبا آخر من خلال تبرئة وأحكام مخففة جدا تجاه العناصر الأكثر قربا من الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، ويتعلق الأمر أساسا بصهره رجل الأعمال محمد ولد امصبوع، وابن عمه محمد ولد بوبات

وقد أظهرت الأحكام ميلا رسميا إلى تضييق دائرة التأزيم في ملف الرئيس السابق الذي وجد نفسه الوحيد المدان المعاقب بالسجن، أما بقية من أدينوا معه، فقد كانوا أقل من أصابع اليد الواحدة، وجاءت الأحكام عليهم غير نافذة.

وباستثناء الإداري السابق محمد ولد أحمد سالم الملقب المرخي الذي أدين أيضا بالفساد، وحكم عليه بالسجن الموقوف، ومصادرة الأحوال المتحصل عليها من الجريمة، وتقييد الحقوق السياسية، فلا يوجد متضرر آخر بشكل كبير من الأحكام، ولا أحد من المتهمين ينتظر أن يدفع بنقض الأحكام الصادرة، إلا ما كان من إجراء يمكن اعتباره شكليا بقرار النيابة العامة الاستئناف ضد الأحكام الصادرة، أو قرار محامي الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز الموقف ذاته.

وقد حققت الأحكام جملة من الأهداف من أبرزها:

العزل السياسي للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز: حيث ظهر المعني الأول بالمحاكمة، والرجل الأكثر تضررا منها، حيث أدين بخمس سنوات نافذة، ومصادرة الأموال المتحصل عليها من

الجريمة، زيادة على تعويض للدولة الموريتانية بقيمة 50 مليون أوقية أي قرابة 1.4 مليون دولار، زيادة على حرمانه من الحقوق السياسية والمدنية.

ومن شأن هذا الحكم أن يبعد الرئيس السابق عن المشهد السياسي بشكل عام، وخصوصا في نهاية مأمورية الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، واستعداده للرئاسيات.

كما أن مصادرة الأموال المنسوبة للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز والتي تصل إلى قرابة 13 مليار أوقية، إضافة إلى المصادر من أموال متهمين آخرين يمثل ورقة مهمة لدى النظام ليؤكد بها، جديته في محاربة الفساد وحرصه على المال العام، رغم سهام النقد التي وجهت إليه أكثر من مرة، بالتغاضي على نهب المال العام، وترك الحبل على الغارب للمفسدين

- تنقية الجبهة التقليدية للأغلبية من التأزم: حيث يمكن اعتبار ملف الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز شرخا داخل الأغلبية، وقد مكنت الأحكام الأخيرة من:
- استعادة بعض من كبار الموظفين والأطر الداعمين للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ومن أبرز هؤلاء الوزيران الأولان السابقان يحيى ولد حدمين ومحمد سالم ولد البشير، والوزراء السابقون محمد عبد الله ولد أوداعه والطالب ولد عبدي فال.
- رسائل إيجابية لمحيط الرئيس السابق: من خلال الإفراج عن مقربين منه اجتماعيا مثل صهره واثنين من أقاربه، مع أحكام محدودة النفاذ وعقوبات غير مشددة، وهو ما يعني سيرا إلى تسوية اجتماعية تطوي صفحة مما يراه أقارب الرئيس السابق استهدافا لهم ولمصالحهم من خلال محاكمة الرئيس السابق.

مستقبل الرئيس ولد عبد العزيز

فتحت الأحكام الأخيرة نافذة أمل أمام الرئيس السابق، فلم توجه إليه تهم كبيرة مثل الخيانة العظمى، كما تم حصر الإدانة في التهم أو المجالات التي لا يمكن إدراجها تحت الصلاحيات أو سلطة التقدير للمسؤول، وتوجه الحكم إلى الأفعال المناقضة لروح التكليف الرئاسي، مثل التربح والمتاجرة وما في بابهما من ممارسات الفساد واستغلال المنصب

وتظهر الأحكام ما يمكن اعتباره سعيا من النظام إلى تخفيف أمد سجن الرئيس السابق، وهو ما قد يؤهله لنيل عفو رئاسي قبل إكمال محكوميته التي يحتسب منها فترته سجنه قبل المحاكمة.

ويبدو خيار الإفراج عن الرئيس السابق بعد قص أجنحته السياسية وتقليم قدراته المالية وحجم مناوراته، وقطع كثير من أواصر شبكته المالية وعلاقاته الخارجية خيارا غير مستبعد، كما يمكن أيضا أن يتم قضاء بقية المحكومية في إقامة جبرية.

وبهذا الحكم تنطوي صفحة مهمة من تاريخ الصراع بين المحمدين أو الصديقين الذين تحولا إلى عدوين لدودين، بعد أكثر من ثلاثة عقود من عمق الصداقة.

غير أن آفاق المصالحة أو التهدئة تحتاج أيضا إلى معرفة ما يكنه الرئيس السابق، وهل ما زال يحمل هم الانتقام من أديل نظامه بانتخابه، ومن سلبه وافر المال الذي حصله، وقطع أمامه طريق الشراكة في الحكم أو العودة إليه، وبلا شك فإن محدودية قدرات ووسائل وهامش المناورة للرئيس السابق، وربما تقدمه في السن أيضا سيحدان كثيرا من غلواء مواقفه غير الإيجابية – طبعا- من خليفته محمد ولد الشيخ الغزواني

النص الكامل للحكم الصادر على متهمي العشرية

«منطوق الحكم رقم 01/2023 في الملف رقم 01/2021 بتاريخ: 04/12/2023،

حكمت المحكمة ابتدائيا حضوريا بعد المداولة القانونية بما يلي:

أولا: في الدفوع

تصرح المحكمة باختصاصها بالنظر والبت في القضية رقم 2021/01، وتقبل الدفع الشكلي المقدم من طرف دفاع هيئة الرحمة وتصرح ببطلان الإجراءات في حقها وترفض كافة الدفوع الأخرى

ثانيا: في الدعوى العمومية

1 - بالنسبة للمتهم محمد عبد العزيز اعلي، المولود: 1956 في: أكجوجت:

إدانته بارتكاب جريمتي غسل الأموال والإثراء غير المشروع الفعلين المجرمين والمعاقب على ارتكابهما بالمواد: 2 و 36 و 37 من القانون رقم 2019 – 017 المتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمادة 16 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد، ومعاقبته بالسجن النافذ خمس سنوات (5)، وبغرامة تعادل مثلي الأموال محل جريمة غسل الأموال، والحرمان من الحقوق المدنية. ومصادرة كافة الممتلكات المتحصل عليها من هذه الجرائم مهما كانت طبيعتها

الصالح خزينة الدولة طبقا للمادتين: 49 و 30 من القانونين المذكورين، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

2 - بالنسبة لكل من:

- يحيى حدمين غلام، المولود: 1953 في: تمبدغه
- محمد سالم البشير دمب، المولود: 1962 في العيون
- محمد عبد الله إسلم أوداعة، المولود: 1967 في: ألاك
- الطالب عبدي فال، المولود: 1965 في الطينطان.

براءتهم من التهم المنسوبة إليهم، ورفع الحجز عن ممتلكاتهم.

3 - بالنسبة لمحمد سالم أحمد ابراهيم فال، المولود: 1964 في المذرذرة

إدانته بجريمة الإثراء غير المشروع الفعل المجرم والمعاقب على ارتكابه بالمادة 18 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد، ومعاقبته بالحرمان من الحقوق المدنية، ومصادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها لصالح خزينة الدولة طبقا للمادة 30 من القانون المذكور، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

4 - بالنسبة لمحمد ملاي اعل الداف، المولود: 1971 في ازويرات

إدانته بجريمة استغلال النفوذ الفعل المجرم والمعاقب على ارتكابه بالمادة 13 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد، وعقوبته بالحبس سنتين وستة أشهر، ستة أشهر منها نافذة، وسنتان موقوفتان، وتغريمه مبلغ خمسين ألف أوقية، ومصادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها لصالح خزينة الدولة طبقا للمادة 30 من القانون المذكور، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

5 - بالنسبة لمحمد سيد امبارك امصبوع، المولود: 1984 في نواكشوط

إدانته بجريمة الإثراء غير المشروع الفعل المجرم والمعاقب على ارتكابه بالمادة 16 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد، ومعاقبية بالحرمان من الحقوق المدنية، ومصادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها 30 الصالح خزينة الدولة طبقا للمادة من

القانون المذكور، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

6 - بالنسبة لمحمد الأمين أحمد باب بوبات، المولود: 1956 أكجوجت

إدانتـه بجريمـة إخفاء العائـدات الإجرامية الفعل المجـرم والمعاقب على ارتكابـه بالمادة 17 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد وعقوبته بالحبس سنتين مع وقف التنفيذ، وتغريمه مبلغ خمسـين ألف أوقية، ومصـادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها لصالح خزينة الدولة طبقا للمادة 30 من القانون المذكور، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

7 - بالنسبة لمحمد الأمين سيد محمد ألوكاي، المولود: 1960 في: تيارت.

براءته من التهم المنسوبة إليه.

8 - بالنسبة ليعقوب محمد الأمين العتيق، المولود: 1987 في أكجوجت

إدانتـه بجريمـة إخفاء العائـدات الإجرامية الفعل المجـرم والمعاقب على ارتكابـه بالمادة 17 من القانون رقم 2016 – 2014 المتعلق بمكافحة الفساد، وعقوبته بالحبس سنتين، ستة أشهر منها نافذة، وتغريمه مبلغ خمسـين ألف أوقية ومصـادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها لصالح خزينة الدولة طبقا للمادة 30 من القانون المذكور.

ثالثا: في الدعوى المدنية

بإلـزام محمـد عبد العزيز اعلي؛ بتعويـض الدولة الموريتانية مبلغ 50 مليـون أوقية، وبرفض كافة الطلبات الأخرى للأطراف»

الدبلوماسية الموريتانية...الموقع والمسارات

عـزز النظـام الموريتاني علاقاته مع قـوى دولية مختلفة، وذلك في ظل رهـان وتنافس دولي للقوى العظمى، وللمحاور الكبرى في المنطقة، ويمكن في هذا السـياق رصـد مستويات العلاقة بين موريتانيا ومحاور دبلوماسية متعددة أهمها:

- المحور الخليجي (السعودية – الإمارات- قطر- إيران)
- تدبير العلاقة بين المغرب والجزائر

موريتانيا وإدارة التوازن بين إيران والسعودية

استقبلت موريتانيا خلال السنة المنصرمة رسائل إيجابية متعددة من النظام الإيراني منها على سبيل المثال زيارة نائب وزير الخارجية الإيراني لموريتانيا مطلع فبراير 2023، ضمن جولة إفريقية وهي زيارات من بين أخرى ينظمها مسؤولون إيرانيون إلى عدد من دول القارة الإفريقية بحجة مواجهة التطبيع، والنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، لكن حقيقتها تكمن في سعي إيران لتجاوز العقوبات المفروضة عليها، والبحث عن بوابة تؤمن لها ممرات مائية وأسواقا مفتوحة تضمن لها بيع بضائعها والحصول على ما يلزمها من منتجات، وبطبيعة الحال فإن ذلك كله سيؤدي إلى تعزيز نفوذها السياسي والأيديولوجي في المنطقة.

ورغم تسلم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني يوم 06 يناير 2023 رسالة خطية من نظيره الإيراني، ودعوة لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أنه لم يقم بذلك لحد الآن.

وقد سعت الرياض عبر إمكاناتها المادية وعلاقاتها الوطيدة إلى لعب دور الناصح، والحريص على مصلحة موريتانيا وبقائها في عمقها العربي والإسلامي، ولعل هذا ما يفسر الزيارات الأمنية المتكررة في الشهر الماضي لوفود سعودية إلى نواكشوط، وتوقيع اتفاقيات أمنية، على غرار زيارات واتفاقيات مماثلة مع عدد من دول المنطقة من بينها المغرب والنيجر.

ولم يخف أن السعودية باتت داعما اقتصاديا مهما للنظام الموريتاني، الذي زار هذا البلد مرتين بشكل رسمي، كما زارها أيضا بشكل رسمي غير رسمي أكثر من ثلاث مرات لأداء العمرة والحج، ودعمت السعودية بشكل خاص الميزانية الموريتانية، وبلغ حجم المساعدات والدعوم السعودية لموريتانيا قرابة 1،236،145،728 دولار، موزعة على 74 قطاعا تنمويا وفق منصة الدعم السعودي

أما العلاقة مع الإمارات العربية فقد تعززت علاقتها مع النظام الموريتاني بشكل كبير خلال العشرية المنصرمة وذلك لأبعاد متعددة منها:

- تقرب النظام السابق إلى الإمارات من خلال الصراع مع التيار الإسلامي وخصوصا تيار الإخوان المسلمين ممثلا في حزب تواصل وفي المشاريع الدعوية والعلمية التي يقودها نائب رئيس اتحاد العلماء المسلمين الشيخ محمد الحس ولد الددو.

- توافق الطرفين ضد محاولات الربيع العربي والتي استهدف جزء منها الإطاحة بالرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز

وقد ورث نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني العلاقة بشكل قوي خصوصا أنه كان جزء أساسيا من ترتيبها وأدار خلال العشرية التي سبقت حكمه واحدة من أهم منافذ التقارب الموريتاني الإماراتي في الملف العسكري والأمني

وتأخذ العلاقة بين موريتانيا والإمارات عدة أبعاد منها:

الرسمي: عبر منافذه المتعددة سياسيا وعسكريا وثقافيا وتنمويا، حيث تتدخل الإمارات في مختلف القطاعات ذات النفع العام في موريتانيا، وتعتبر داعما أساسيا للنظام الموريتاني في مختلف المجالات.

العلاقات المجتمعية: وتتمدد هي الأخرى عبر أكثر من وجه سواء عبر البوابة الثقافية حيث يرتبط عدد كبير من المثقفين والعلماء الموريتانيين بهذا البلد سواء عبر مشروع اللسان العربي أو عبر بوابة مجلس السلم الذي يقوده مفتي الإمارات الشيخ الموريتاني عبد الله بن بيه، ويثير هذا المجلس بشكل خاص حالة كبيرة من الجدل العلمي والسياسي داخل موريتانيا

عودة العلاقات الموريتانية-القطرية

استعادت موريتانيا متأخرة علاقتها مع دولة قطر، بعد أن قطعت علاقاتها مع هذا البلد البالغ التأثير في المنطقة، وفي وجدان الشعوب والمرتبط بعلاقات قوية مع عدد من التيارات المؤثرة، وخصوصا تيارات الظاهرة الإسلامية.

وقد ورث الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني من سلفه هذه القطيعة، وأضاف إليها تعميق العلاقة مع غريمها الإماراتي وهو ما أضعف العلاقة من جديد، خصوصا أن القطريين كانوا يراهنون على تحول جديد في دبلوماسية موريتانيا مع نظام جديد في استعادة العلاقة أو تطويرها.

ومع الأشهر الأولى لحكم الرئيس ولد الشيخ الغزواني بدا أن نواكشوط غير مستعجلة لتطبيع العلاقة مع الدوحة، وهو فوت عليها فرصا عديدة للاستفادة من فرص التغيير الإيجابي في الموقف.

وبعد مرور سنتين على حكم ولد الشيخ الغزواني بدأ الجليد يذوب بشكل تدريجي في العلاقة بين الطرفين، حيث أعادت الدوحة سفيرها في موريتانيا، فيما اكتفت موريتانيا بتعيين قائم بالأعمال يحمل نفس اسم الرئيس السابق الذي قطع العلاقات مع قطر، قبل أن تقرر مع نهاية العام 2023 تعيين الوزير

السابق محمد الأمين ولد سلمان المقرب سياسيا واجتماعيا من الرئيس الموريتاني الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع المقيم في قطر منذ العام 18 سنة.

وبتعيين ولد سلمان تكون العلاقات الموريتانية القطرية قد استعادها مسارها الطبيعي على الأقل في المستوى المؤسسي، إلا أنها مؤهلة لمستوى من التعزيز في مجالات منها:

- التعاون الاقتصادي وخصوصا في مجال الغاز، خصوصا أن قطر أصبحت أحد المستثمرين في الغاز الموريتاني من خلال شراكة مع الشركة البريطانية المستثمرة في التنقيب في موريتانيا
- رفع التجميد عن المشاريع الاستثمارية القطرية في موريتانيا: في مجالات الصحة والتعليم والعمل الإنساني وهي المشاريع المتوقفة منذ بداية المأمورية الثانية للرئيس السابق ولد عبد العزيز.

وإضافة إلى ذلك فإن قطر تستضيف جالية موريتانية نخبوية، من بينها شخصيات مؤثرة على المستوى الدولي مثل الشيخ محمد الحسن بن الددو نائب رئيس اتحاد العلماء المسلمين، ومن شأن أي تقارب موريتاني أن يعزز من دور هذه الجالية في خدمة بلادها وفي تحريك العلاقة وكذا في جلب الاستثمار وإقامة شراكات نوعية بين القطاعين الخاصين في البلدين.

موريتانيا وتدبير العلاقة بين المغرب الجزائر

تواجه موريتانيا تدبير علاقات متوازنة بين الصراع المغربي والجزائري، ويأخذ تدبير هذه العلاقات أكثر من بعد في ظل التسابق والتنافس المتصاعد بين البلدين، ومثل انتقال الحكم إلى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني رهانا أساسيا للبلدين المتنافسين.

ولم يفتأ النظام الموريتاني يرسل بين الحين والآخر رسائل إيجابية وسلبية تجاه الطرفين، فقد كان إعلان الرئيس الغزواني في مستهل حكمه اعتراف بلاده بالصحراء الغربية واستقلالها، واعتبار ذلك موقفا ثابتا، مؤشرا مغضبا تجاه المغرب الذي لم تتأخر ردة فعل إعلامه تجاه موريتانيا ورئيسها

أما الجزائر فقد عززت هي الأخرى تقاربها مع موريتانيا خلال العام المنصرم، أو سعت إلى ذلك من خلال جملة من المؤشرات أبرزها:

- مسح ديون مستحقة على موريتانيا: مساهمة في التنمية الاقتصادية لموريتانيا وفق ما جاء في الإعلان الجزائري.

- فتح الباب أمام اتفاقيات الشراكة المتعددة، دون أن يرتفع ذلك إلى مستوى طموح الجزائر التي شكت أكثر من مرة من ضعف تجاوب موريتانيا مع عروضها الاقتصادية، كما أن الجزائريين مستاءون أيضا من تأخر موريتانيا في تفعيل عدد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين والتي يعود تاريخ بعضها إلى أكثر من أربعة عقود.

وبلغت العلاقات بين البلدين ذروتها في زيارة الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني للجزائر سنة 2022، وهي الزيارة التي احتفى بها الجزائريون لكن لم ينتج عنها اتفاقيات فارقة

ويأخذ التعاون مع الجزائر عدة أبعاد، يتعزز منها الاقتصادي بشكل متصاعد، مع إطلاق الخط البحري بين البلدين، زيادة على الطريق البري بين تنيدوف- ازويرات الذي يتوقع أن يكون بوابة نوعية للجزائر تجاه إفريقيا بشكل عام

وفي الجانب الأمني يتعزز أيضا التعاون بين البلدين، في مجالات الاستخبارات والتنسيق الأمني، وفي مجال التكوين العسكري والأمني.

أما العلاقة الموريتانية المغربية فما تزال في مستوى من البرودة، وهو ما يعبر عنها الإعلام المغربي بهجومه المتكرر والدائم على نواكشوط، وعلى نظام ولد الشيخ الغزواني بشكل خاص، الذي يرون فيه ظهيرا للبوليساريو وغير جدير بالثقة.

ومع ذلك فإن التعاون الموريتاني المغربي أخذ عدة أبعاد، تعزز منها الجانب الأمني بشكل من خلال عدد كبير من الزيارات لضباط المغاربة والموريتانيين وتنسيق مهام وقضايا أمنية مهمة ومن آخرها زيارة المفتش العام للقوات الملكية المغربية إلى موريتانيا، نهاية العام 2022

ولم يظهر التبادل التجاري بين البلدين تقدما كبيرا في الحركية الاقتصادية، حيث ظلت في نفس المؤشر للعام 2022 تقريبا.

وتملك المغرب بشكل خاص عدة منافذ للتأثير في الشأن المحلي الموريتاني من أبرزها:

- **ملف التكوين:** حيث تستضيف المملكة آلاف الطلاب الموريتانيين في مختلف التخصصات، وهو ما يصنع من الزمن نخبة ترتبط بولاء أو تقدير للجار الشمالي الذي يرونه متفوقا بشكل كبير على بلادهم، زيادة على كونه نموذجا صاعدا في محيط متدهور.

- **الورقة الصوفية:** تمثل هي الأخرى عمقا قويا للمملكة المغربية تجاه موريتانيا، ورغم الصراع الجزائري المغربي على التيجانية، فإن هذه الطريقة بالذات تمثل واحدة من أهم عوامل التأثير في كثير من النخب السياسية والمجتمعية والعلمية في موريتانيا، حيث تنتمي إلى هذه الطريقة قيادات ومجموعات مؤثرة وذات باع طويل في مختلف ميادين التأثير في موريتانيا.
- **ورقة التكامل مع الجار السنغالي:** حيث يتناغم الطرفان بشكل دائم وكامل، وخصوصا في القضايا الإشكالية المتعلقة بموريتانيا، وخصوصا ملف الصحراء الغربية، كما تمثل المغرب ظهيرا أساسيا للجار السنغالي.

وتعمل المغرب بشكل كبير على منافسة الموانئ الموريتانية من خلال مبادرتها الجديدة لصالح دول الساحل بإيجاد منفذ على المحيط، وبارتفاع وتيرة هذه الظاهرة وتصاعد جاذبية ميناء دكار فإن موريتانيا ستكون المتضرر من تحول جزء كبير من التجارة الساحلية عن شواطئها التي ظلت مسارا بحريا منذ قرون.

ويمكن القول إن موريتانيا تعمل على تدبير هادئ للعلاقة مع المملكة المغربية، يضمن لها الحفاظ على مصالحها التي يقتضي الحفاظ عليها السير بين حقول أشواك سياسية، لا تثير غضب الجزائر، ولا تمنح المغرب فرصة للإضرار بمصالح

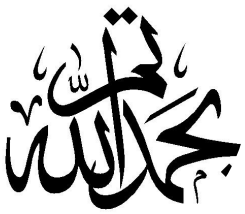
تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون

اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم

اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان

قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021